وشبهة كالملة في عدم الكفاءة لقوله الخراج بالضمان
فلا يكون الرد في استحقاق وبائع البيع على المشتري
والرد بالعيب وبائع السلعة موجوداً في تدليس والشبعة

فيضمان شبهة الملة كالملة في كونها توجب لمن حصلت له استحقاق
الغلة وعنه عبر بعبارة الشارح بأن المراد الرد الكلي فيه وهو لن تكون
وليس كون شبهة الملة كالملة قوله على الصحيح الشامل الخراج بالضمان
والخراج الغلة والمعنى ان من ترك كل شيء من اذا هلك هلك من غلة لا
الشيء وهو معنى قول البعض ما يعلم عليه التلف وعلم النماء والتلف
بالمكاسب النصابية كالشيء اذا هلك والنماء الزيادة والمراد بها الغلة
والجار كون الخراج بالضمان كان من اشترى شيئاً ووركه او ذهب به
واستغله كراء وسكنى او ارضع ما او عبد او دابة واستخدمه او اجرها
ثم استحق من يده والحق مستغله بالرد الغلة او كان بكراً فوطئها
برجه من وجوه الفساد المذكورة في محله وغرم كان استغله ونقص البيع
لفساد بالرد الغلة ايضا سواء كان المبيع ما زال عما جاء به مشتريه
مرده لبائعه او مفرقات وغرم ثمنه وقيمته وهو مراد بالضمان او وجع
حيوانا بما اشتري مرده على بائعه ان كان قد استغله او اشتري شيئا
واستغله ولم يرجع ثمنه حتى فلس المشتري البائع مرجع سلعته
في جملة ما اشتري بها الرد فلس فلغرمائه الكبر ولا يرجع بالغلة
على المفلس واشترى شقصا من ارضا وسكنه ثم جاء شريك يأخذ
بالشفعة فانه يرجع بما انفقه في عمارة الغلة في هذه الوجوه الخمسة
كما لو كون ضمان الخراج بالضمان كان منه بالغلة له ولا الزام استحقاق ينصور من
يد المشتري والوارث والموهوب له وما عداهم انما يتصور من المشتري
فقط والتدليس فانه في ايصال المبيع له ما نصه تغييب المشتري

العلج

الغلة في ثمن مواضع الرد بالعيب والبيع الباسد والاستحقاق
والشفعة والتدليس ونحو ثمنها فقلت
وبائعه مشتري غلة ما رد استثناء جاء بعضكنه واعلما
في الرد بالعيب والاستحقاق وباسد البيع بالشفاق
وملس وشفعة يا طالب مكملين عن المطالب
فيه المقررات المذكور وفي خليل ومكمله مشهور
والمقابل المشهور وبما تكون الغلة المشتري في هذه المواضع الخمس
فبالزائد الحول واحصلها باضبطها بعضهم بهذه الحروف تجد عجزا
فالتاء من تعجز للتدليس والجيم والذال للجزاء بالمشهور والتاء للاثنين شيئا
للمشتري في التدليس والجيم والجزاء والعين والباسد عجز المشتري
بالعيب والبيع الباسد والزاي للزهو والمشهور انها تشتري
مع احوالها انما الزهت ولم تجز وما يبست في الرد بالعيب وفي البيع
الباسد والتمييز والتمييز من شيئا للشفعة والاستحقاق والتنبيه في
التوضيح عن المازري قال بعض الشيوخ انما يرجع بين هذه السابين
وانما يخرج في كل واحد ما هو منصوص عليه في الذي انتهى قال
الشيخ ابن غازي بعد كلام المازري السابق قاله وقبله ابن عرفة
بعد ان نقل عنه وعليه اقتصر في التوضيح وقد كنت
نظمت هذه المعاني في رجز مع زيادة بعض العوارض

فقلت

الخراج بالضمان في التدليس والعيب عن جحد وعن تدليس
وباسد وشفعة ومستحق في عوض ولو كوقف في الاحق
والجزء في الكل وفيما انتفيا بضبطه تجد عجز اشيا
الخراج والخراج اجتمعا في قراءة تابع ومن وافقها تسلم حرجا

Copyright © King Saud University